

رجوعه اليكل واحد منها قائم في بادي الرأي فوضع المظهر موضع المضم  
 د فعلا لا يتاس **لعدم تعذر الاتصال** وأتصال الفهم واجب عند عدم  
 تعذر الاتصال وإذا اتصل ضميرا لمفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما  
 في الذي نحن فيه وجب خبر إذا تقدم المفعول على الفاعل وتقدم هذا  
 المفعول الموضع موضع الضمير على الفاعل بنا على ما استخرج الشارح  
 بحمل خبر ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلامه كقولنا وقد وصي بالحفاظة  
 عليه ووصفه بأنه كئيب جليدة وقد وفق لاستخراجها ومجتمعا  
 ان يكون مستحسنا وهو قوله المصنف لان الأول في حين المنع لا  
**يرد نفسه الى المكينة المخرجه** انما ارتكبه هذا السامح اعتبارا للاصلين  
 وهما التبعية والمكينة واعراضا عن القريبتين **ولما كان المقصود**  
**مهما** ولذلك ابرها م قال لا يرد نفسها الى المكينة **لا وجه لا ينكار**  
**التبعية** الا ترى ان المقوم اختاروا السكا في المخرجه **وبنه فيما بعد**  
**المخرجه** حيث قال المصنف في العقد الثاني واختار السكا في رد  
 التبعية اليها **لا على البطوان** اي بطلان التبعية وحقيقة المكينة  
 واعلم ان المناسبات لا يجوز هذه السكا لانه لا يذكر النكار السكا في  
 التبعية بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد الثاني  
 المعقود لتحقيق المكينة وعلى تقدير ذكره هنا فالمناسبات يستوفيه  
 حتى لا يحتاج الى الحوالة على ما سذكره والى التكرار وكذا لا حاجة الى  
 الحاشية التي كتبها الشارح لان المصنف سيصرح بمضمونها الا ان  
 الشارح اتي بها هذا لرفع الاعتراض عن الوجه الذي اختره عن تلقا  
 نفسه لترجيح المكينة على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون المكينة  
 تابعة لاستعارة اخرى والحاشية هي هذه فيه بحيث لا يمكن مدلول  
 الاستعارة التبعية يكون تعيينه في اعتباره والتجسس عنده مبنى على  
 التشبيه والاستعارة في الفعل تبعية فما ذكره لا يكون مغنيا عن اعتبار  
 التبعية الا ان هذا لا يضر فالانه امر زهر السكا لا يحتمل سوا جعلنا

بصر

وجه اختيار الرد الى المكينة كما ذكرناه او ما ذكره نفسه من تقليد الإقسام  
 والتقريب الى المصطلح **حسبا** على ما في أسد موسى **او عقلا** نحو هذه الصراط  
 المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الإسلام وهذا امر محقق عقلا لا حسبا  
**متحققة متيقنة** صوابه متحققة متيقنة **ومحتملة** لهما نحو قول زهير  
 صحا القلب عن سلمي واقصر باطله **أ** وعرفى اقل من الصبي ورواحله **أ**  
 من اراد الاطلاع على اوصافه في هذا البيت فليرجع الى التخصيص وترجمه  
**فان اراد الاطلاع استعملت في امر اي** في صورته بقية **تخييلة الى اخره**  
 واعلم ان قريبة الاستعارة التخييلية عند السكا في الاستعارة المكينة  
 كان قريبة المكينة التخييلية **وأحالة على ما سكا في عطف** على قوله  
 اشارة **بما** مفعول مطلق لإثبات الاطفا وايضا ما يحجزه اي  
 الحجاز عقلي لا لغوي **لتحصل القريبة المكينة** لا احتياج لتخصيص  
 القريبة الى ذلك بل ذلك القريبة وينزل قولها **الملازمين الاقران**  
**بما يلازم المخرجه** الاوضح الاخصر والملازم يلازم المستعارة له ما سوي  
 القريبة بل الاوضح الاخصر والملازم يلازم القريبة من غير تقييد  
 بالمستعارة له ليخرج ايضا قريبة مكينة السلف فانه من ملازمات  
 المستعارة منه مع انه لا حاجة اليه لانه سيبين المصنف ان اعتبار  
 الترشيح والتجريد بما يكون بعد تمام الاستعارة **والا فالقريبة**  
**بما يلازم المستعارة** الصواب ان يقال كالا فالقريبة من ملازمات  
 من غير تقييد بالمستعارة لانه وان تم في المخرجه ومكينة السكا في  
 لكن لا يتم في مكينة السلف لان قريبة مكينة السلف بما يلازم المستعارة  
 منه بخلاف ما قلنا فانه يعلم اقل من كلها ولقد احسن الشارح  
 حيث قال والملازم لا يتران بما يلازم حيث اطلق الملازم ولم  
 يقده بالمستعارة له ولا المستعارة منه **فلا يوجد استعارة**  
**مطلقة** بل تكون الاستعارة المخرجه ومكينة السكا في مجردة  
 ابدل جماعة للرشحة او غير جماعة لها او ما مكينة السلف فايد

يضعف  
 ماسوي